دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	النعت في النموذج المعجمي الوظيفي: محاولة تطبيق
المصدر:	مجلة بصمات - كلية الآداب والعلوم الإنسانية ابن مسيك - جامعة الحسن الثاني - المغرب
المؤلف الرئيسي:	شوطا، عبداللطيف
المجلد/العدد:	ع3
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1989
الصفحات:	93 - 119
رقم MD:	590922
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	AraBase
مواضيع:	المعاجم اللغوية ، النحو العربي، التراكيب اللغوية ، النموذج المعجمي الوظيفي، بناء الجمل
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/590922

© 2016 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

النعت في النموذج المعجمي الوظيفي
محاولة تطبيق

د. عبد اللطيف شوطا
كلية الآداب بنمسيك ـ الدار البيضاء

أ ـ مقدمة نظرية

إن الاهتمام بالمعجم صار، منذ بدأ التفكير في تقليص عدد التحويلات أو التخلي عنها، هدف اللسانيين. وظهرت، نتيجة لذلك، نماذج معجمية سنتبنى منها، في هذا المقال النموذج المعجمي الوظيفي، الذي ظهر عند بريزنان (1978)، والذي طوره لسانيون آخرون، نذكر منهم الفاسي الفهري (1982).

ومن أهم الاطروحات التي يدافع عنها هذا النموذج «أن عدداً من التعميمات المتعلقة بالعلاقات بين الوحدات التركيبية (والمعجمية)، في لغة خاصة أو في كل اللغات. لا يمكن التعبير عنها بشكل طبيعي الا في إطار نسق تكون فيه الوظائف النحوية علاقات أولى، وليست علاقات محددة بواسطة مفاهيم شجرية أو مرتبطة بالبنية المكونية، كمفهومي الاشراف (dominance) أو السبق (précédence)[1].

وليست العلاقة بين المقولات والوظائف، في هذا النموذج، علاقة نظيرية، فقد يكون الفاعل مثلا، باعتباره وظيفة نحوية، عبارة عن مركب اسمي، أو عبارة عن ضمير، أو عبارة عن جملة.

ويلخص الشكل الآتي بنية هذا النموذج :[2]

(1) انظر الفاسي الفهري (1985)، ص : 78/الكتاب : 1.
(2) دروس الاستاذ الفاسي الفهري التي ألقاها على طلبة السنة الرابعة، تخصص : لسانيات 1984.

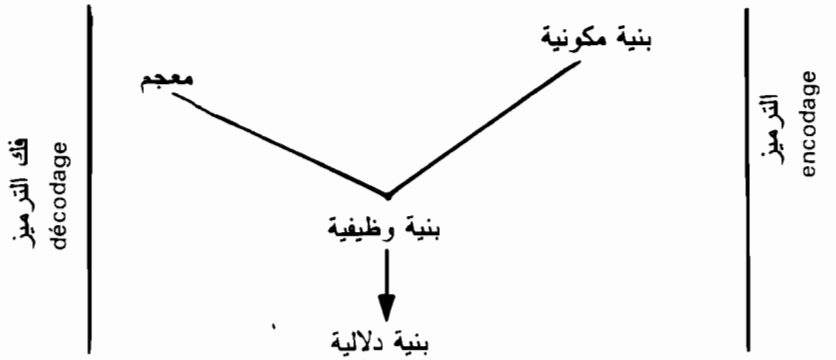

تمثل البنية المكونية البنية الشجرية للجملة في شكل مقولات تركيبية، ومتواليات نهائية، بواسطة علاقات السبق أو الاشراف، ويمكن التمثيل للبنية المكونية بواسطة شجرة مركبية، أو بواسطة تقوي معنوي يبين تنظيم مختلف المكونات[3] فقاعدتا إعادة الكتابة (1)و(2) تمكننا من الحصول على الجملة (3) التي يسند النحو لها البنية المكونية (4) :

(1) ج ← ف. مس مس
(2) مس ← (أد) س
(3) ضرب زيد الولد

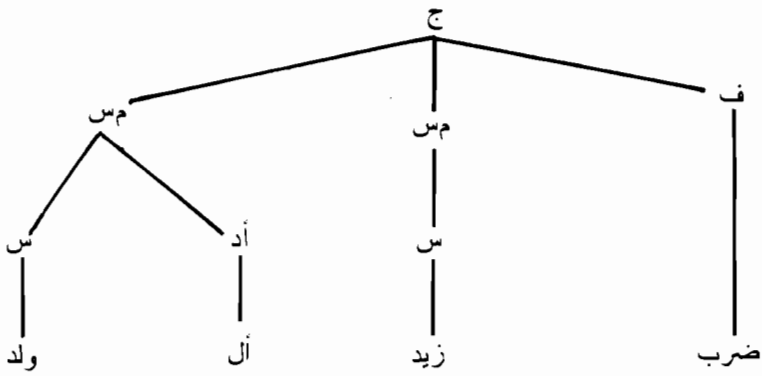

وبما أن هذا النموذج لا يتوفر على تحويلات، ولا يفرق بين بنية عميقة وأخرى سطحية، فإنه يعالج التغييرات في رتبة المكونات بطرق اخرى غير الطرق التي تعالج بها التحويلات هذه التغييرات.

(3) انظر الفاسي الفهري (1985)، ص : 82/ك : 1

ولا تسمح القواعد المركبية ببناء البنية المكونية للجملة فقط، بل تساهم كذلك في بناء وصفها الوظيفي، بحيث تسجل المعلومة الوظيفية في القواعد المركبية عن طريق تحشيات وظيفية على شكل معادلات مربوطة بعجر المكونات. وتحدد هذه المعادلات وظيفة المكون آخذة موقعه الخاص بعين الاعتبار[4].

ولتوضيح هذا الكلام سنعيد صياغة القاعدة (1)، حيث تكون محملة بأوصاف وظيفية تسند الى مكوناتها :

(1) ج ← ف

↑ = ↓ (م س) ↑ فا) = ↓ (م س)

↓ = (↑ مف) (م س)

يقرأ الرمز ↓ : «أنا»، ويشير الى العجرة التي تسند اليها المعادلة الوظيفية. في حين يقرأ الرمز ↑ : «أم»، ويشير الى العجرة الام التي ينتمي اليها الانا مباشرة. ومهمة المعادلة الوظيفية ↑ = ↓ هو تمرير المعلومة الوظيفية الى العجرة العليا.

نلخص قائلين ان كل وظيفة تكتب في شكل معادلة. وكل معادلة تعتبر وصفا لوظيفة، فالمعادلة (↑ فا) = ↓ ، مثلا، تشير الى أن الفاعل هو للعنصر الذي يعلوه، أي الجملة. وإذا خلت مقولة في البنية المكونية من المعادلة الوظيفية حملت العلامة : * ، وهي علامة توضع على الملحقات التي ليست لها وظائف أساسية في الجملة.

وإلى جانب المعلومة الوظيفية التي تقدمها المعادلات الوظيفية، يقوم المعجم بتقديم الجزء الثاني من المعلومات الوظيفية.

ويقوم المعجم بتخصيص المحتوى الدلالي والتركيبي للوحدات المعجمية، بحيث يقدم المدخل المعجمي تخصيصا مقوليا يشير الى المقولة التي يمكن إدراج الوحدة المعجمية تحتها، ويقدم كذلك سلسلة من القضايا الوظيفية يمثل لها أثناء بناء الوصف الوظيفي[5].

(4) نفس المرجع، ص : 83/ك : 1.

(5) نفس المرجع، ص : 84/ك : 1.

ستكون المداخل المعجمية الضرورية لبناء الوصف الوظيفي لـ (3) هي الآتية :

(5) ضرب : ف (أ ز م) = ماض
(أ حم) = «ضرب <(فا) (مف)> »

(6) زيد : س (أ جن) = ذكر
(أ عد) = فرد
(أ اع) = رفع
(أ حم) = «زيد»

(7) ال : أ د (أ مخ) = ال

(8) ولد : س (أ جن) = ذكر
(أ إع) = نصب
(أ حم) = «ولد»

ان أهم شيء في هذه المداخل المعجمية هو الخصائص الوظيفية التي تعطى لكل مدخل، وكذلك البنية الحملية للفعل التي نجدها في (5). هذه البنية تترجم الى لغة منطقية أثناء التأويل الدلالي.

ويتم الوصف الوظيفي انطلاقا من النحو والمعجم، ويعتبر الوصف الوظيفي وسيطا بين البنية المكونية والبنية الوظيفية، وتحل المعادلات المتضمنة في الوصف الوظيفي بمعونة خوارزم يقوم ببناء البنية الوظيفية التي يصفها ذلك الوصف الوظيفي. غير أن أي وصف وظيفي لا تتولد عنه، بالضرورة، بنية وظيفية، فبعض الأوصاف الوظيفية لاحل لها[6].

سنقدم فيما يلي وصفا بنيويا لـ (3)، ليتضح أمامنا كيف يتم الوصف البنيوي للجمل، انطلاقا من أن لكل جملة وصفا بنيويا.

يزودنا النحو، في البداية، بقواعد مركبية مثل (1) و (2). ثم تزودنا المداخل المعجمية بمعلومات دلالية وتركيبية كما في (5)– (8).

وكل هذه المعلومات الصادرة عن التركيب والمعجم نحتاجها في بناء الوصف البنيوي للجملة حتى نستطيع تأويلها دلاليا. وعن طريق ضم الوظائف المسندة الى المكونات بعضها الى بعض نصل الى بناء الوصف البنيوي الذي يقودها الى بناء البنية الوظيفية للجملة، اذا كان هذا الوصف البنيوي سليما.

(6) نفس المرجع، ص : 86/ك : ا.

سنبدأ، لبناء البنية الوظيفية لـ (3)، باسناد متغيرات الى كل مكون من مكونات الجملة في الشجرة على الشكل الآتي، وهي متغيرات نستبدل بها الوظائف :

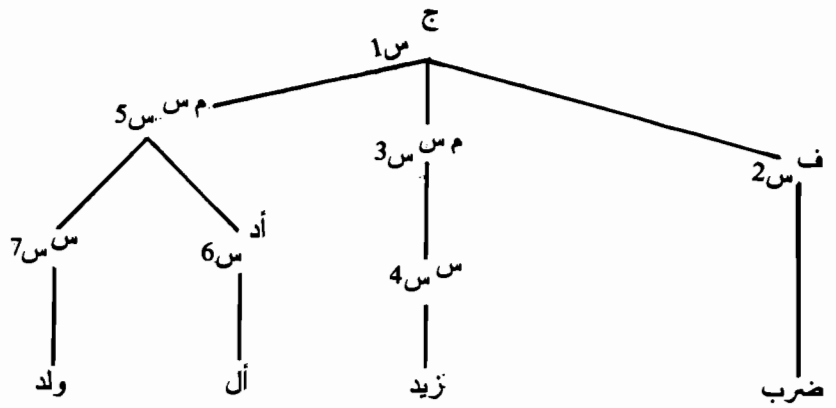

وبعد ذلك نبدأ في تحليل المتغيرات بالطريقة التالية :

س 1 = س 2

(فاس 1) = س 3

(مف س 1) = س 5)
(س 3) = س 4)
(س 5) = س 7)
(مخ س 5) = س 6)

وفي مرحلة ثانية نستبدل هذه المتغيرات بالمعلومات الآتية من المعجم :

(زم س 2) = ماض
(حم س 2) = ضرب ⟨(فا) (مف)⟩
(جن س 4) = ذك
(عد س 4) = فر
(اع س 4) = رف
(حم س 4) = «زيد»
(مخ س 6) = أل
(جن س 7) = ذك

(عد س7) = فر
(اع س7) = نص

وهكذا، فبعد التمثيل للمعادلات التركيبية والمعجمية، يكون الوصف الوظيفي لـ(3) قد تم. وتبدأ، بعد ذلك، عملية بناء البنية الوظيفية، والبنية الوظيفية التي سنقوم ببنائها هي بنية (3) اي : بنية س1.

توضع البنية الوظيفية بين معقوفات، وتسبق هذه المعقوفات بسابقة هي عبارة عن متغير يشير الى العجرة التي ترتبط بها هذه البنية الوظيفية على الشكل التالي :[7] :

س [. . .]

س : تشير الى المتغير، والنقط داخل المعقوفين تمثل خصائص البنية الوظيفية التي ينبغي تحديدها انطلاقاً من الوصف الوظيفي، وإذا عدنا الى معادلات س1 سنجد ما يلي :

س1 = س2
(فا س1) = س3
(مف س1) = س5

وتشير المعادلة : س1 = س2 ، الى أن س1 هي س2 ، أي أنهما يحيلان على نفس الذات التي تتجسد فيها خصائص س1 وخصائص س2 ، أي أن البنية الوظيفية لهذه الذات تكون سابقتها هي الجمع بين خصائص س1 و س2[8] :

س1 س2 [. . .]

وبضم س1 الى س2 نحصل على النتيجة التالية :

$$\begin{bmatrix} \text{فا س}_1\ [\ \ldots\ ] \\ \text{مف س}_1\ [\ \ldots\ ] \end{bmatrix}\ \text{س}_1\ \text{س}_2$$

(7) نفس المرجع، ص : 88، 89/ك : 1.
(8) نفس المرجع، ص : 89، 90/ك : 1.

وبما أن بنية س1 هي بنية س2 ، فإننا سنستبدل س1 داخل المعقوفين بـ : س3 بالنسبة لـ : فا و بـ : س5 بالنسبة لـ : مف، فتكون النتيجة هي :

$$\text{س}1\ \text{س}2 \begin{bmatrix} \text{فا س}3 & [\ \ldots\ ] \\ \text{مف س}5 & [\ \ldots\ ] \end{bmatrix}$$

وبما أن : س3 = س4
و س5 = س7
و مخ س5 = س6

فإننا نستطيع استنتاج البنية الوظيفية التالية :

$$\text{س}1\ \text{س}2 \begin{bmatrix} \text{فا س}3\ \text{س}4 & [\ \ldots\ ] \\ \text{مف س}5\ \text{س}7 & [\ \text{مخ س}6\ ][\ \ldots\ ] \end{bmatrix}$$

وهكذا نكون قد حصلنا على البنية الوظيفية لـ (3)، وهي بنية تستجيب للمعادلات التركيبية كما هي محددة في الشجرة. وبعد ذلك نملأ هذه البنية الوظيفية بالمعادلات المعجمية. ولإنجاز ذلك نقوم بحذف المتغيرات داخل المعقوفين، فنحصل على النتيجة التالية :

زم	ماض			زم	ماض		
حم	«ضرب	(فا)	(مف) »	حم	«ضرب	(فا)	(مف) »
فا س3 س4	جن	ذك		فا س3 س4	جن	ذك	
	عد	فر			عد	فر	
	اع	رف			اع	رف	
	مح	«زيد»			حم	«زيد»	
مف س5 س7	مخ س6 [	«ال»]		مف س5 س7	مخ	أل	
	جن	ذك			جن	ذك	
	عد	فر			عد	فر	
	اع	نص			أ ع	نص	
	حم	«ولد»			حم	«ولد»	

بعد إدخال كل الوظائف، نستطيع أن نقول : ان حل س 1 هو البنية الوظيفية المحصل عليها أعلاه. لانه لا يوجد أي تعارض بين البنية الوظيفية التركيبية. لكن إذا كان لكل بنية تركيبية وصف وظيفي مرتبط بها، فليس لكل وصف وظيفي، بالضرورة، بنية وظيفية، إذ أن بعض الاوصاف الوظيفية لا حل لها. وحتى تكون البنيات الوظيفية سليمة البناء، فقد وضعت، في هذا النموذج، بعض القيود التي تضبط سلامة البنية الوظيفية، من هذه القيود : قيد الانسجام «وهو قيد يفرض الحاق قيمة واحدة بالمسند، وإلا نتجت بنية وظيفية غير منسجمة»[9]. وحتى يحترم هذا القيد يجب أن تكون الصفة التي يقدمها المعجم مطابقة للصفة الآتية من التركيب. لكي تنسجم الصفتان فتعطيا قيمة واحدة للمسند. فإذا افترضنا أن الاعراب يتم في التركيب على الشكل التالي :[10] :

ج ← ف

↓=↑

م س

(↓ فا) =↓

(↑ ا ع) = ر ف

م س

(↓ مف) = ↓

(↓ ا ع) = نص

إلى جانب الاعراب الذي يتم في المعجم، فإن «زيد» في (3) سيأخذ إعراب الرفع في التركيب. وفي المعجم كذلك، وبذلك فإننا سنكون أمام صفتين منسجمتين تعطيان قيمة واحدة. وإذا حدث العكس بحيث ياخذ «زيد» في (3) اعراب الرفع في المعجم وإعراب النصب في التركيب، فإننا سنكون أمام صفتين غير منسجمتين تعطيان قيمتين اثنتين، الشيء الذي يستحيل معه إذابة القيمتين في قيمة واحدة. وبهذا لا يحترم قيد الانسجام.

وإلى جانب قيد الانسجام، هناك قيد التمام. ومؤداه أنه بالنسبة لكل وظيفة نحوية ترد في صورة دلالية، يجب أن تتوفر السمة حم (= حمل) على صورة دلالية تعتبر قيمة للوظيفة النحوية[11]. فالبنية الحملية للفعل في (3) في حالة ما إذا خلت من إحدى الوظيفتين، لان هذا القيد يشترط أن تكون البنية الوظيفية لـ (3) تامة على مستوى الحمل. ولن تكون كذلك الا إذا ظهر موضوعان في بنية الحمل، تسند اليهما وظيفتان نحويتان. هذا القيد سيرفض (9) و (10) لان «ضرب» محمول ذو موضوعين، بينما لم يظهر في بنيته الا موضوع واحد :

(9) * ضرب زيد

(10) * ضرب الولد.

هناك قيد آخر يسميه الفاسي الفهري (1985) : القيد الاحادي على إلحاق الوظائف. ومضمون هذا القيد هو أن هناك توافقا قويا بين البنية الحملية للمحمول، وبين بنيته الوظيفية. ويتم هذا التوافق في المعجم، حيث يتم إلحاق وظيفة نحوية بكل موضوع، مما يسمح ببناء الصورة الدلالية لهذا المحمول. وهكذا ترفض بحسب هذا القيد تراكيب مثل (11) و (12).

(9) نفس المرجع، ص : 91/ك : 1.

(10) نفس المرجع، ص : 81/ك : 1.

(11) نفس المرجع، ص : 95/ك : 1.

(11) * قَتَلَ زيدا

(12) * قُتِل زيد راكبا.

على أساس أن التركيب الاول، أي (11)، لا يظهر فيه إلا موضوع واحد هو المفعول به، وعلى أساس أن «راكبا» في (12) مفعول به[12].

وكون موضوعات المحمول توافقها وظائف نحوية لا يعني أن كل موضوع توافقه وظيفة نحوية بالضرورة، فهناك وظائف نحوية لا توافقها موضوعات[13].

وإلى جانب هذه القيود، نشير الى قيد أستخدمه الفاسي الفهري (1985) أثناء دراسته للتراكيب الوصفية في اللغة العربية، وهو قيد : سلامة البناء، ويشترط هذا القيد أن تتضمن التراكيب المشار اليها عنصرا عائديا مربوطاً بسابق خارج الحمل الذي يوجد ضمنه[14]. وسنرى كيف يعمل هذا القيد حين عرضنا للطريقة التي تتم بها معالجة التراكيب الوصفية في إطار النموذج المعجمي الوظيفي. كما سنقف، خلال هذا العرض، على قيود أخرى لا تقل أهمية عن القيود التي رأيناها لحد الآن.

ب ـ بنية النعت الوظيفية :

نشير، قبل الشروع في تطبيق هذا النموذج على التراكيب الوصفية في العربية، الى أن النظرية المعجمية الوظيفية، باهتمامها بمستوى البنية الوظيفية، تسمح بمعالجة بسيطة وعميقة، في نفس الوقت، وتمكن من توحيد المعالجة بالنسبة لعدد من الظواهر، مما يمكن من صوغ تعميمات دالة.

لقد أشرنا سابقاً إلى أن هناك وظائف نحوية لا توافقها، بالضرورة، موضوعات في البنية الحملية للمحمول، وهذا يقتضي التمييز بين «العناصر التي تلعب دورا في كل من البنية المكونية والبنية الوظيفية... والعناصر التي لا تلعب دورا الا على مستوى البنية الوظيفية فقط، ولا توجد، بالضرورة، في البنية المكونية»[14] بحيث يمكننا افتراض وجود عنصر في البنية الوظيفية بالرغم من عدم وجوده في البنية المكونية. وهذا الافتراض يسمح لنا بأن نعتبر أن للصفة في (13) و (14) بنية وظيفية واحدة :

(13) جاء رجل مريض.

(14) جاء رجل مريض أبوه.

هذه البنية الوظيفية نجدها في (15) :

* (15) مريض (فا).

---

(12) نفس المرجع، ص : 96/ك : 1.

(13) نفس المرجع، ص : 96/ك : 1.

(14) نفس المرجع، ص : 51/ك : 1.

بالرغم من أن لكل منهما بنية مكونية مختلفة نمثل لها بـ (16) و (17) على التوالي :

(16)

(17)

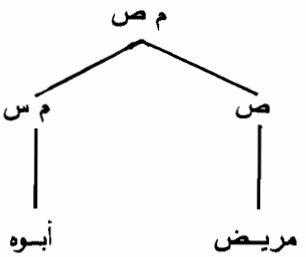

ويلاحظ الفاسي الفهري (1985)[15] أن النحاة العرب القدماء قد ذهبوا الى القول أن الصّفة تأخذ فاعلا بالضرورة. سواء أكان بارزا أم مستترا. فالصفة في (13) لها فاعل مستتر، أما في (14) ففاعلها بارز. وما يؤكد هذا الطرح، في نظر الفاسي الفهري، هو أن الفاعل المستتر في الصفة، كما في (13)، يظهر، وجوباً، في موقع الفاعل، في سياقات موسومة إما تركيبيا أو خطابيا، كما تبين الجملتان الآتيتان :

(15) جاء الرجل المريض هو لا أبوه.
(16) جاء الرجل المريض هو و أبوه.

وما يدعم هذا الطرح كذلك وجود تطابق بين الصفة وفاعلها يشبه التطابق بين الفاعل وفعله : فإذا كان الفعل لا يطابق فاعله الا في الجنس، فكذلك الصفة لا تطابق فاعلها الا في الجنس، ولا تطابقه في العدد كالفعل تماماً. والجمل الآتية توضح ذلك :

(17) جاء الرجل المريض.
(18) جاءت المرأة المريضة.
(19) جاء الرجل المريض أبوه.
(20) جاءت المرأة المريضة أمها.

---

(15) نفس المرجع، ص : 27/ك : 1.

(21) * جاءت المرأة المريض أمها.
(22) جاء الرجل المريض أخواه.
(23) جاءت المرأة المريضة أختاها.
(24) * جاء الرجل المريضان أخواه.
(25) * جاءت المرأة المريضتان أختاها.

كل هذه الجمل، باستثناء (21) و (24) و (25) جمل سليمة. وسلامتها تعود إلى أن الصفة فيها لا تطابق فاعلها الا في الجنس. وعدم سلامة (24) و (25) يرجع الى مطابقة الصفة فيها لفاعلها من حيث العدد. هذه المطابقة تؤدي الى ظهور فاعلين للصفة؛ الاول عبارة عن ضمير متصل، والثاني عبارة عن مركب اسمي. الشيء الذي يرفضه القيد الاحادي على إلحاق الوظائف الذي يفرض أن يكون هناك توافق قوي بين البنية الحملية للمحمول، وبين بنيته الوظيفية[16].

وقد اعتبر النحاة العرب القدماء أن النعت يطابق منعوته في الاعراب والجنس والعدد، «ومع ذلك فإن المطابقة في الجنس والعدد لا تتم الا اذا لم يكن للصفة فاعل صريح، وبعبارة أخرى، فإن الصفة ترث علامات الجنس والعدد عن هذا الفاعل، لا عن الاسم رأس المركب الاسمي (على الرغم من أنها ترث الاعراب عن هذا الاسم في كل الحالات)»[17]. لننظر في الامثلة التالية :

(26) أ) جاء الاستاذ المحترم.
ب) جاءت الاستاذة المحترمة
ج) جاء الاستاذان المحترمان.
د) جاء الاساتذة المحترمون.

(27) جاء الاستاذ المحترم أخوه.
(28) جاء الاستاذ المحترمة أخته.
(29) جاء الاستاذ الجالس طلبته.

للصفة في الامثلة (26) فاعل غير صريح، لذلك فهي تطابق رأس المركب الاسمي الذي تنعته من حيث العدد والجنس.

أما الصفة في (27) ـ (29) فلها فاعل صريح، وهي بذلك تأخذ علامة الجنس من فاعلها هذا كما يظهر بذلك بوضوح في (28) (وهي في هذا مثل الفعل حين يأخذ علامة الجنس من فاعله). إضافة الى أن الصفة ذات الفاعل الصريح لا تطابق الرأس الذي تنعته الا في الاعراب.

(16) نفس المرجع، ص : 95/ك : 1.
(17) نفس المرجع، ص : 50/ك : 1.

وهي في الوقت نفسه لا تطابق فاعلها الصريح عددا كالفعل تماما، اذ الفعل لا يطابق فاعله عددا. والمثال (29) يؤكد هذا الكلام.

ويلاحظ الفاسي الفهري (1985) أن «النحو القديم [قد تعامل] مع نمطي التطابق (تطابق الرأس والصفة. وتطابق الصفة والفاعل) كما لو كنا بإزاء ظاهرتين منفصلتين»[18]. ويقترح معالجة وحيدة تبين ان الأمر يتعلق بظاهرة واحدة لا بظاهرتين منفصلتين. ويوظف لهذا الغرض قيد سلامة البناء الذي سبق الحديث عنه. ونعيد هنا بقليل من التفصيل مضمون هذا القيد :

يشترط قيد سلامة البناء في كل «تركيب يعمل كحال أو نعت لرأس اسمي، أو كتعليق في جملة مفككة... [أن يتضمن] عنصرا عائدا مربوطا بسابق خارج الحمل الذي يوجد ضمنه»[19].

تستجيب البنى (27) - (29) لهذا القيد، فهي تشتمل على ضمير متصل يظهر في الفاعل الصريح للصفة، ويحيل على الرأس الموصوف. هناك إذن إحالة مشتركة بين الرأس وبين الضمير المتصل بفاعل الصفة. هذه الاحالة المشتركة تؤدي الى اشتراك في قيم سمات الجنس والعدد بين السابق واللاحق.

وتستجيب البنيتان (26) أ) و ب) لهذا القيد كذلك. لكن استجابتهما تتم بطريقة غير مباشرة ؛ «ذلك أن العنصر العائدي غير بارز، لكنه موجود في البنية الوظيفية للنعت... نفترض، إذن، أننا بصدد عنصر عائدي من نمط ضم. ونفترض أيضا أن العنصر ضم يأخذ سمات الجنس والعدد التي تصبح بارزة على الصفة. فإذا وافقت هاته السمات سمات الاسم الرأس، فإن الاشتراك الاحالي يصبح ممكنا، ونحصل بالتالي على تركيب نحوي... وفي حالة عدم توافق السمات، فإن الاشتراك الاحالي لا يقوم، ونحصل على تركيب لاحن...»[20] مثل (30) أ) و ب).

(30) أ) * جاء الاستاذ المحترمة.
ب) * جاءت الاستاذة المحترم.

والاشتراك في الاحالة بين الاسم الرأس وبين ضم في (26) ج) ود) قائم كذلك. غير أن الصفتين هنا تحملان عنصر التطابق بارزا، بخلاف (26) أ) و ب). وليس هذا العنصر فاعل الصفة. بل الفاعل هو ضم الذي يأخذ سمات الجنس والعدد التي تبرز على الصفة، فالالف والواو (= اللاصقة) بدون وظيفة احالية، وإنما تدخل في علاقة تطابق مع ضم.

---

(18) نفس المرجع، ص : 51/ك : 1.
(19) نفس المرجع، ص : 51/ك : 1.
(20) نفس المرجع، ص : 52/ك : 1.

نتيجة هذا التحليل، إذن، تؤكد أن ما اعتبره النحاة في التراكيب الوصفية، حين ميزوا بين «النعت الحقيقي» و «النعت السببي»، نمطي تطابق، وذلك بترديدهم أن النعت الحقيقي يطابق منعوته في العدد والجنس بينما يطابق النعت السببي ما له تعلق بالمنعوت في الجنس، وقد يطابقه في العدد[21]، ليس في الحقيقة الا نمطا واحدا من التطابق.

ج) في البنية الوظيفية للصفة «المشبهة» :

إن التحليل السابق، والذي تناول الصفة الناعتة في العربية، سواء تلك التي يكون فاعلها غير ظاهر أو تلك التي يكون فاعلها صريحا، لا يمكنه، حتى يكون تحليلا شاملا، الا أن يضع في اعتباره بعض التراكيب الوصفية التي يكون فاعل الصفة فيها مجرورا، مثل :

(31) جاء الرجلُ الحسنُ الوجهِ.

الملاحظ أن الاعراب الذي ياخذه (وجه) : الفاعل «المنطقي» للصفة في (31) هو اعراب الجر. وقد رأينا نفس الفاعل في (27) و (28) و (29) ياخذ علامة الرفع، وهي العلامة التي يأخذها، عادة، الفاعل في اللغة العربية. والفرق الموجود بين (27)، (28) و (29) من جهة وبين (31) من جهة أخرى هو أن الفاعل في الامثلة الاولى يتضمن ضميرا متصلا يعود على الرأس الموصوف، وهو ضمير يفرض وجوده قيد سلامة البناء السابق الذكر، بينما يفتقر الفاعل «المنطقي» في (31) لهذا الضمير، ورغم ذلك فإن (31) سليمة، وسلامتها تعني أنها تحترم قيد السلامة المحترم في (27) - (29). فإذا كان هذا صحيحا فإنه يلزمنا أن نحدد موقع هذا الضمير العائد. وليس أمامنا الا امكانان :

أ - اما أن نقدر هذا الضمير مستترا في الصفة.
ب - وإما أن نعطي للالف واللام في الفاعل «المنطقي» المجرور قراءة عائدية.

يبدو لي أن الامكان الاول غير وارد، حين نقدر ضميرا في الصفة ونعتبره عائدا، سنكون، من جهة، قد احترمنا قيد سلامة البناء، لكننا، على مستوى البنية الوظيفية للصفة في (31) سنحتاج الى ما نبرر به وجود المركب الاسمي (وجه).

واحتياجنا هذا مرده الى أن اعتبار الضمير المستتر في الصفة عائدا يتولد عنه. بالضرورة، خلق وظيفة نحوية في البنية الوظيفية للصفة. وهي وظيفة تغني عن وجود وظيفة اخرى في هذه البنية. وبتعبير آخر، فإننا إذا اعتبرنا الصفة في (31) مشتملة على ضمير مستتر، فإن المنتظر هو إسناد وظيفة نحوية اليه. والوظيفة الوحيدة الممكن اسنادها اليه هي وظيفة الفاعل. وإذا تم ذلك فإننا سنكون ملزمين بإسناد وظيفة ثانية الى المركب الاسمي (وجه). وبما أن الصفة هنا لازمة لا تتطلب الا فاعلا، فلن نجد وظيفة غير وظيفة الفاعل لكي نسندها الى (وجه). وبما أن هذه الوظيفة قد أسندت

---

(21) تجد هذا الكلام في أغلب كتب النحو القديمة.

الى الضمير المفترض أنه مستتر في الصفة، فسنعتبر (وجه) في (31) بدون وظيفة محددة، الشيء الذي يجعل عملية تأويل الجملة دلاليا عملية صعبة.

أما الامكان الثاني وهو اعتبار الاداة في (وجه) عائدا، فيبدو واردا لعدة اعتبارات أوردها فيما يلي تباعا :

1 ـ لقد لاحظ النحاة العرب القدماء أن ظهور الضمير العائد في فاعل الصفة، يمنع ظهور الاداة «أل» في هذا الفاعل، بمعنى أن بين هذه الاداة والضمير علاقة توزيع تكاملي، إذ أن ظهور واحد منهما يؤدي، حتماً، إلى عدم ظهور الآخر، ولعل تفسير هذا يكمن في ان هذين العنصرين يقومان، في بنية الصفة، بنفس السلوك، فإذا كان الضمير المتصل بفاعل الصفة يربط الصفة بالاسم الرأس، فإن الاداة، في حالة ظهورها، تقوم بعملية الربط هاته.

2 ـ إن ظهور الاداة في فاعل الصفة لا يعني أن هذا الفاعل قد أصبح معرفة، فهي تظهر مع فاعل الصفة النكرة والمعرفة على السواء. فبجانب (27) نجد (32) :

(32) جاء أستاذ محترم الاخ.

فلو كانت الاداة في (32) للتعريف لكانت الصفة معرفة. لان فاعل هذه الصفة مضاف اليها. وإذا كان كذلك، فإنه سيكسبها تعريفا. وإذا عُرِّفت هذه الصفة فلن تكون مطابقة للاسم الرأس النكرة، وستكون الجملة (32) لاحنة. وعدم لحنها يؤكد هذا التحليل. ثم إنه لو كانت هذه الاداة للتعريف، فإن المنتظر هو أن لا تحتاج الصفة الى أن تظهر عليها أداة التعريف في حالة ما إذا كان الاسم الرأس معرفاً، الا ان هذا لا يحدث، بدليل لحن (33) :

(33) * جاء الاستاذ محترم الاخ.

3 ـ إن لحن (33) يعود الى أن المطابقة في التعريف غير موجودة بين الاسم الرأس وفضلته الصفة. ولكي يزول هذا اللحن يجب أن تظهر أداة التعريف في الصفة. غير أن ظهور هذه الاداة في الصفة، لا يمنع ظهورها في الفاعل «المنطقي» للصفة، الشيء الذي يؤكد أن الصفة، قبل دخول أداة التعريف عليها، لم تكن معرفة، فأداة الفاعل «المنطقي» للصفة لا تكسب الصفة تعريفا كما هو الحال في الاضافة المحضة بدليل سلامة (32).

حاولنا لحد الآن، أن نثبت عائدية الاداة في المركب الاسمي الذي يلي الصفة مباشرة، وكان هدفنا، من وراء ذلك، هو التخلي عن الفكرة التي ترى أن فاعل الصفة يكون ضميرا مستترا، حين يكون الفاعل «المنطقي» فيها مجرورا، ولعل أصحاب هذا الرأي يستندون الى شيئين اثنين :

أولهما : أن الفاعل، في اللغة العربية، لا يكون مجرورا.

ثانيهما : أن التطابق، من حيث الجنس، بين الصفة والفاعل «المنطقي» المجرور غير قائم.

نجد هذا الرأي في الفاسي الفهري (1985)[22]، حين تحليله للتراكيب الآتية :

(34) زيدٌ حسنٌ وجهُه.
(35) زيدٌ حسنُ الوجهِ.
(36) كان زيد حسنَ الوجهِ.
(37) * زيدٌ حسنٌ الوجهُ.

يرفض الفاسي الفهري بدءا اعتبار (34) و (35) تركيبين متكافئين دلاليا كما فعل النحاة العرب القدماء. فهو يعتبر (وجه) في (34) فاعلا لأنه مرفوع ومتضمن لضمير متصل يحيل على الفاعل (زيد) الرئيسي. فلو كان فاعلا وغير متضمن لهذا الضمير العائد لكانت الجملة لاحنة كما يحدث في (37) اللاحنة بسبب اعتبار (وجه) فيها فاعلا، لكنه فاعل مفتقر الى الضمير العائد.

بعد هذا يلاحظ الفاسي الفهري أنه إذا كانت (37) لاحنة و(35) سليمة، فإن بنية (35) ليست هي بنية (37). وإنما هي بنية (36) التي تشتمل على عائد فارغ. ومعنى هذا أن في (35) عائدا فارغا يعتبر هو فاعل الصفة وهو العائد على الفاعل الرئيسي.

ويضيف الفاسي الفهري «أن ثمة معطى آخر يدعم الفكرة التي تقضي بأن المركب الاسمي المجرور لا يكون فاعلا، فلو كان كذلك، فما نتوقعه هو أن تطابق الصفة من جهة الجنس على الاقل، الاسمَ المجرور. والحال أن لا تطابق [في (38) مثلا :

(38) جاء الرجل المتوتر الاعصاب]»[23].

وهكذا يصل الفاسي الفهري الى النتيجة الآتية : ان فاعل الصفة لا يمكن أن يرد مجرورا. ويمكن ان يمتد هذا الحكم الى أي فاعل، في غياب برهان مضاد[24].

سأحاول، في الفقرات الآتية، أن أبدي بعض الملاحظات، بخصوص هذا التحليل، ليس الهدف منها التشكيك، ولا محاولة التشكيك فيه، بقدر ما تسعى الى إعادة النظر في المشاكل التي تطرحها التراكيب الوصفية التي رأيناها لحد الآن.

1 ـ لا تُعْرَفُ، في تحليل الفاسي الفهري، بالضبط، الوظيفة التي يمكن اسنادها الى الفاعل «المنطقي» المجرور في الصفة، اذا أسندنا وظيفة الفاعل الى الضمير المستتر في الصفة (35) و (38)، علما بأن هذه الصفة لازمة. لا يمكن أن يظهر في بنيتها الحملية الا موضوع واحد.

---

(22) انظر الفاسي الفهري (1985)، ص : 52.
(23) نفس المرجع، ص : 52.
(24) نفس المرجع، ص : 53.

2 ـ بماذا نفسر الوجود الضروري للاداة في الفاعل «المنطقي» للصفة؟ إن هذا الوجود الضروري يسمح لنا بأن نعتبر هذه الاداة عنصراً ضروريا لسلامة البنية تركيبيا ووظيفيا، وبالتالي دلاليا.

3 ـ يبدو أن المعنى المستفاد من (34) و (35) هو أن الحُسْنَ انما هو لـ(لموجه) وليس لـ(زيد). وحتى إذا قبلنا أن (زيد) هو الذي حَسُنَ، فماذا نقول عن الـ(وجه)؟ بل ما هو المعنى الذي يستفاد من (39) ؟

(39) جاء الرجل المريضُ الاخ.

إن هذه الملاحظات، في مجملها، تجعل محاولة البحث عن تحليل جديد لهذه التراكيب عملا مشروعا. وسيولي هذا التحليل أهمية كبرى ـ كما تنبىء عن ذلك الملاحظة الثانية أعلاه ـ للاداة التي تظهر، باستمرار، في الفاعل المنطقي للصفة.

إن الظهور الضروري للاداة في الفاعل «المنطقي» للصفة، وكونها تكون في علاقة توزيع تكاملي مع الضمير العائد المتصل بهذا الفاعل، يؤكد إحاليتها ومن تم عائديتها على الاسم رأس المركب الاسمي. وبما أنها ليست ذات طبيعة ضميرية فإن شكلها يظل واحدا، سواء أ أحالت على فاعل مذكر أم على فاعل مؤنث. والتطابق، من حيث الجنس، الذي يظهر على الصفة انما هو تطابق مع هذه الاداة الطبيعية العائدية، وليس مع ضمير يُفتَرضُ أنه مستتر في الصفة، لاننا اذا افترضنا هذا الضمير فإننا سنخلق وظيفتين نحويتين في البنية الوظيفية لهذه الصفة (التي اعتاد النحاة القدماء تسميتها : الصفة المشبهة) في حين أنها لا تتطلب الا وظيفة واحدة.

وإذا رفض هذا التحليل اعتبار الفاعل، في الصفة الجارة لفاعلها المنطقي، ضميرا مستترا في الصفة، فإنه سيقبل، بالضرورة، اعتبار مجرور هذه الصفة فاعلا، لكن يبقى عليه، بعد ذلك، تفسير الجر في هذا الفاعل.

وقبل البحث عن تفسير لهذا الجر، نشير الى «أنه لا شيء يمنع الفاعل من أن يأخذ اعرابات مختلفة. وهذا وضع جد منتشر في اللغات، وبعبارة أخرى، ليس هناك توافق قوي، بالضرورة، بين الاعراب والوظيفة، إذ أن طبيعة هذا التوافق متعلقة بالنظرية الاعرابية المقترحة»[25].

لكي نتقدم في التحليل، سنفترض أن الفاعل، في اللغة العربية، يأخذ اعراب الرفع، كما يأخذ اعراب الجر كذلك. وهكذا سيكون للصفة «المشبهة» نفس البنية المحورية التي للفعل الموافق لها. ولها كذلك نفس البنية الوظيفية. وبناء عليه سنسند للصفة «المشبهة» في (31). والتي نعيدها هنا :

(31) جاء الرجل الحسن الوجهِ.

(25) نفس المرجع، ص : 55.

البنية الوظيفية، والبنية الحملية المتضمنتين في (40) :

(40) أ) حسن <(فا)>

ب) (1)

ونسند للفعل الموافق لهذه الصفة بنية مشابهة، تعبر عنها (41) أ) و ب) :

(41) أ) حَسُن <(فا)>

ب) (1).

ويمكن أن يصلح هذا التحليل، كذلك، لوصف تراكيب مماثلة، يكون الفاعل «المنطقي» فيها مجرورا، مثل التراكيب التي يكون المصدر فيها حملا.

سنفترض، كذلك، أن الصفة «المشبهة» تملك خاصيتين اثنتين :

خاصية فعلية، حين ترفع فاعلها، وخاصية اسمية، حين تجر هذا الفاعل، ويتغير، تبعا لذلك تأويل الاداة «أل» التي تظهر فيها؛ فهي، حين تمتلك الخاصية الفعلية تؤول الاداة فيها بأنها اسم موصول. وحين تمتلك الخاصية الاسمية، تؤول الاداة فيها بأنها أداة تعريف. وبتعبير آخر نقول : إن الصفة «المشبهة» تختار بين السمتين : [+ ف] و [+ س]، بحيث تتحقق فيها السمة [+ ف] حين ترفع فاعلها. وتتحقق فيها السمة [+ س] حين تجر هذا الفاعل.

وبما أن الصفة «المشبهة»، حين تجر فاعلها، تكون اسما، والاسماء لا «تحتمل» الضمائر، فإننا لن نتمكن من تقدير ضمير في الصفة الاسم نعتبره فاعلها، وإنما سنعتبر مجرورها هو الفاعل.

ستكون البنية الوظيفية للصفة في (31)، بحسب هذا التحليل على الشكل التالي :

(42)

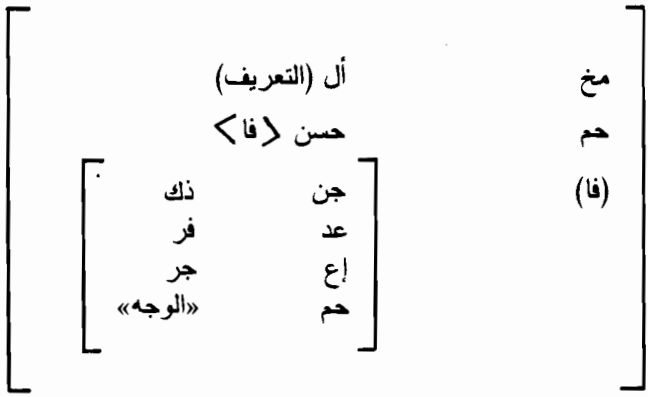

وستكون البنية الوظيفية للصفة الرافعة لفاعلها مثل (43) على الشكل التالي :

(43) جاء الرجل الحسن وجهه.

(44)

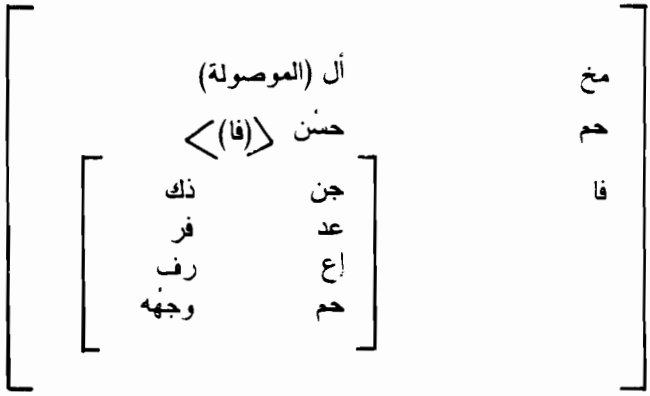

مخصص الصفة في (42) هو «أل» التي للتعريف، لان الصفة اسم. أما مخصص الصفة في (44) فهو «أل» الموصولة. وتأخذ الصفة، تبعا لارتباطها «بأل» الاولى أو الثانية، السمة [+ س] أو [+ ف]، ونسند لفاعلها إما الجرّ أو الرفع. فإذا أسندت اليه الجر كانت اسما، وظهر في الفاعل العائدُ «أل». وإذا أسندت اليه الرفع كانت فعلا. وظهر في الفاعل الضمير العائد.

سنسند البنية الوظيفية (45) الى (31)، والبنية الوظيفية (46) الى (43) حيث يشير السهم الصاعد الى العائد والى الاسم رأس المركب الاسمي الذي يعود عليه :

(45)

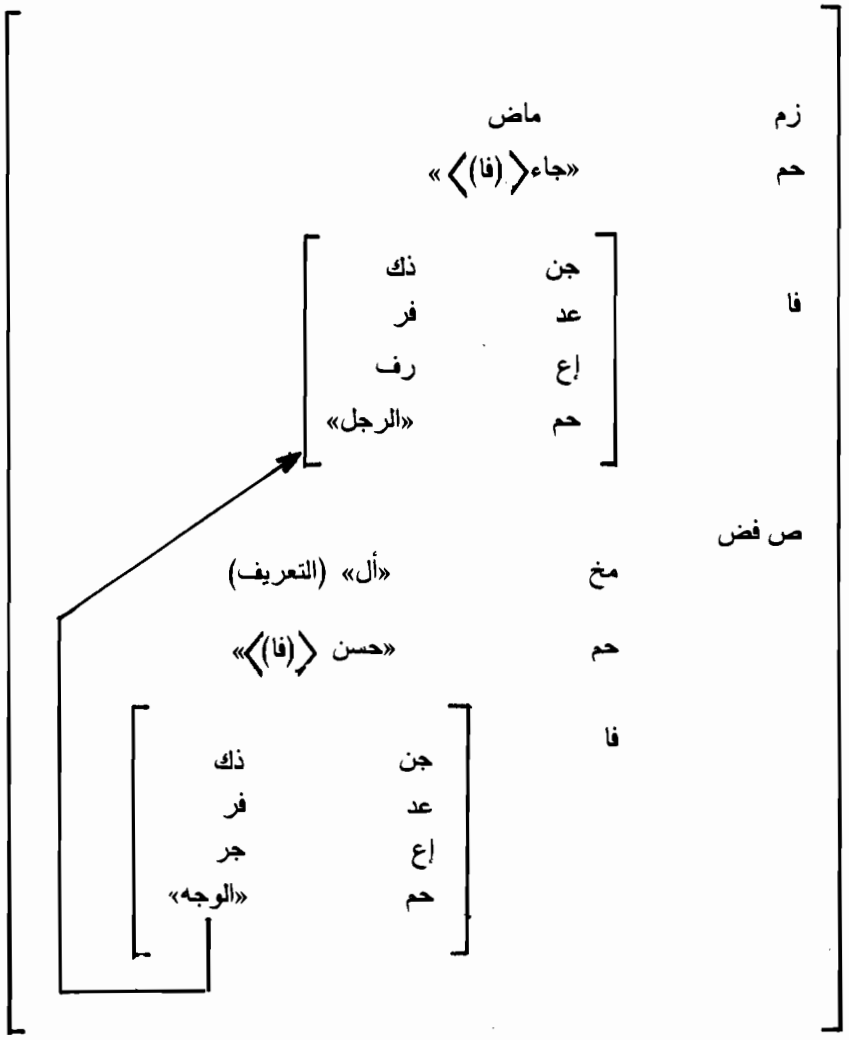

(46)

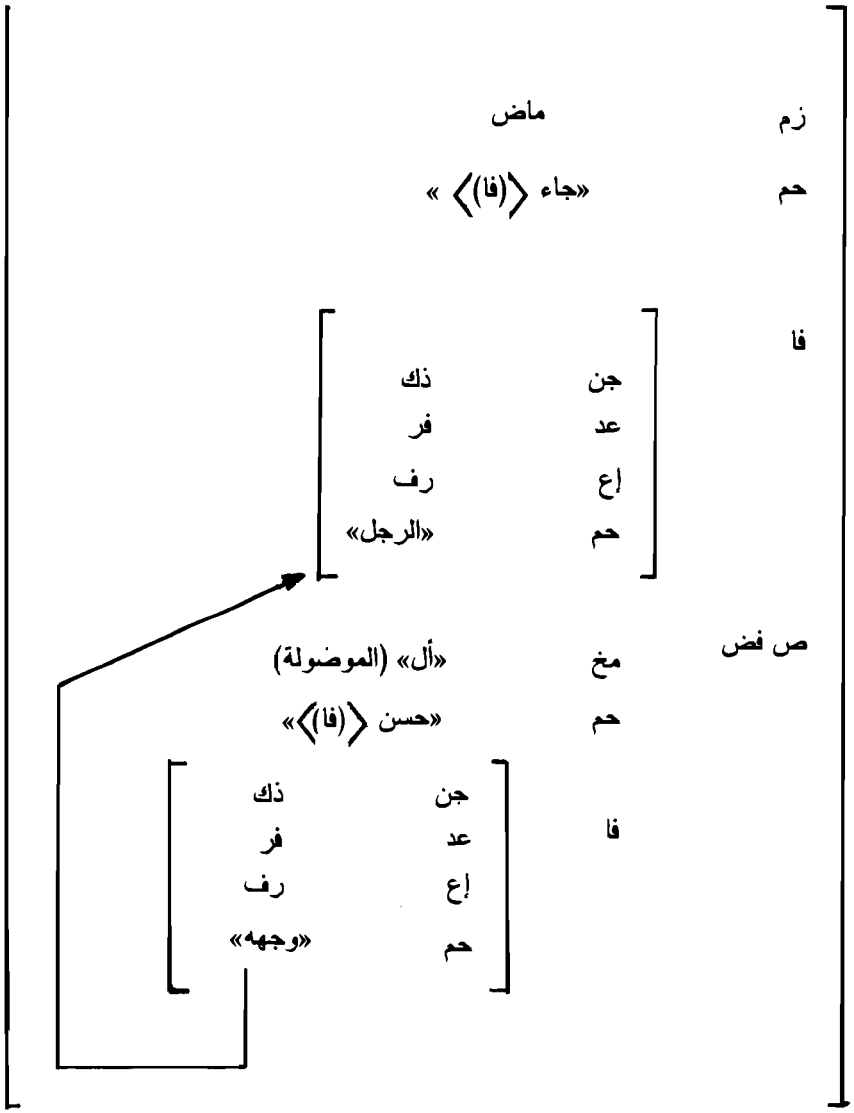
زم
ماض
حم
«جاء ﴿(فا)﴾ »
فا
جن
ذك
عد
فر
إع
رف
حم
«الرجل»
ص فض
مخ
«أل» (الموضولة)
حم
«حسن ﴿(فا)﴾»
فا
جن
ذك
عد
فر
إع
رف
حم
«وجهه»

تضطلع «أل» في (45) بمهمة الربط العائدي، ويقوم الضمير المتصل بفاعل الصفة في (46) بنفس المهمة. وإذا كان للعنصر العائدي، في التراكيب النعتية، وجود على مستوى البنية المكونية وعلى المستوى الصرفي (و/ أو الصوتي) اذا كان ضميرا ظاهرا تاما، فإن العنصر العائدي، إذا كان ضميرا متصلا، لا يكون له وجود كمكون، وإنما وجوده صرفي، حيث يشكل جزءا من كلمة (ويعتبر لاحقة). ولا يكون له، بالتالي، محتوى وظيفيا خاصا به[26]. ولهذا السبب لم يظهر أي تخصيص وظيفي للعائد في (45) و (46).

تسمح البنيتان الوظيفيتان (45) و (46) باستنتاج مجموعة من الملاحظات، نوردها فيما يلي :

1 ـ تمتلك «أل» في اللغة العربية، طبائع ثلاث : موصولة، وطبيعة تعريفية، وطبيعة عائدية.

2 ـ تمتلك الصفة، في اللغة العربية، طبيعتين : طبيعة اسمية، وطبيعة فعلية.

3 ـ تشتمل المركبات الوصفية الناعتة، بالضرورة، على عائد يراقبه المنعوت، ويتطابق هذا العائد مع مراقبه جنسا وعددا، إذا كان هذا العائد ضميرا بارزا متصلا، أما إذا كان هو «أل» التي تظهر، ضرورة، مع فاعل الصفة حين لا يظهر الضمير المتصل فإن التطابق لا يظهر بسبب ملازمة «أل» هذه لشكل واحد لا يتغير.

4 ـ ليست المراقبة التي يقوم بها الموصوف مراقبة داخل النواة الوظيفية للحمل بل خارجها، لان العنصر المراقب يوجد خارج هذه النواة الوظيفية، ورغم ذلك فهذه المراقبة، وإن لم تكن معجمية (وظيفية)، الا أنها محلية[27].

5 ـ يتصل بفاعل الصفة المرفوع ضمير يعود على الموصوف، في حين تظهر «أل» العائدية في فاعل الصفة المجرور، ولا يحدث العكس.

نستطيع، اعتمادا على الملاحظتين الثانية والخامسة، تفسير لحن تراكيب وصفية مثل : (47) و (48) الآتيين :

(47) * جاء الرجل الحسن وجهُه.
(48) * جاء الرجل الحسن الوجهُ

(26) انظر الفصل السابع من الفاسي الفهري (1985)/ك : 2 لمزيد من التفصيل حول طبيعة اللواصق.
(27) نفس المرجع، ص : 75.

ان لحن (47) مرده الى أن الصفة ذات الطبيعة الفعلية لا يمكن أن ياتي فاعلها مجرورا، لان الفعل، في اللغة العربية، وربما في جميع اللغات، لا يجر فاعله، وإنما يرفعه. وما يؤكد ان الصفة هنا ذات طبيعة فعلية هو ظهور الضمير المتصل في فاعلها بنفس الشكل الذي يظهر به هذا الضمير في فاعل الفعل الموافق لهذه الصفة، سواء أظهر هذا الفعل في بنية صلية ناعتة أم في بنية مفككة، بدليل سلامة (49) و (50) ، ولحن (51) و (52) :

(49) جاء الرجل الذي حَسُنَ وجهُه.
(50) الرجل حَسُنَ وجهُهُ.
(51) * جاء الرجل الذي حسُن وجهَهُ.
(52) * جاء الرجل حسُن الوجهُ.

ونفس التحليل معكوسا، يصلح لتفسير لحن (48) ؛ فالصفة في (48) ذات طبيعة اسمية، لذلك لا يرد فاعلها مرفوعا، لأن الاسم، في اللغة العربية، وبما في لغات أخرى، لا يرفع فاعله، وانما يجره. وما يؤكد أن الصفة هنا ذات طبيعة اسمية هو ظهور «أل» في فاعلها، وذلك، بنفس الشكل الذي تظهر به «أل» هذه في فاعل المصدر الموافق لهذه الصفة، كما في (53).

(53) حُسْنُ الكلامِ اعجبني.

ففاعل المصدر، هنا، لا يمكنه أن يرد الا مجرورا، ولا يجوز، بحال من الاحوال، أن يرد مرفوعا، لان المصدر يحمل باستمرار السمة [+ س] ، وادعاء النحاة العرب القدامى وجود تراكيب يظهر فيها فاعل المصدر مرفوعاً أمر مشكوك في صحته.

النتيجة، إذن، هي أن الصفة «المشبهة»، حين تحمل السمة [+ ف]، ترفع فاعلها ضرورة. ويتضمن هذا الفاعل، في حالة التراكيب الوصفية الناعتة، ضميرا متصلا بالفاعل، يعود على الموصوف رأس المركب الاسمي، وتؤول الاداة«أل» في الصفة موصولا، وحين تحمل هذه الصفة السمة [+ س]، فإنها تجر فاعلها ضرورة، وتظهر، في هذا الفاعل، الاداة «أل» التي تؤول عائداً على الموصوف، وتؤول الاداة «أل» في الصفة أداة للتعريف.

وإذا اعتبرنا الصفة «المشبهة» الجارة لفاعلها اسما لا يظهر في فاعله الا الاداة «أل» دون الضمير المتصل، فإن علينا ـ لكي نحتفظ بهذا التحليل ـ ان نفسر إمكان ظهور هذا الفاعل مجرورا وقد اتصل به الضمير المتصل في تراكيب مثل (54) :

(54) جاء الرجل الفريدُ زمانِه.

ولتفسير هذا، سنقوم بمقارنة (54) بكل من (55) و (56) :

(55) جاء الرجل الفريدُ زمانُه.
(56) جاء الرجل الفريدُ الزمانِ.

تكشف المقارنة عن وجود اختلاف بين (54) من جهة، و (55) و (56) من جهة أخرى من حيث الشكل ومن حيث التأويل الدلالي، ذلك أن المركب الاسمي الذي يظهر بعد الصفة يأخذ علامة الجر، ويتصل به ضمير يعتبر العائد على الموصوف. في حين يرتفع هذ المركب الاسمي، ويتصل به نفس الضمير في (55). أما في (56) فإنه يجر من غير أن يتصل به الضمير، وبدله تظهر الاداة «أل». كما أن التأويل الدلالي الذي تؤول به (54) يختلف تماما عن الذي تؤول به (55) و (56)، فتأويل (54) هو أن الرجل قد تفرد. أما تأويل (55) و (56) فهو أن الرجل قد تفرد زمانه. وهكذا يكون المتفرد في التأويل الاول هو الرجل، وفي التأويل الثاني هو زمان الرجل. وبتعبير آخر نقول : ان الفاعل في (54) هو الرجل. بينما الفاعل في (55) و (56) هو الزمان. وهذا ما يزيد من تدعيم الرأي المقدم سابقا، والذي يعتبر فاعل الصفة «المشبهة» هو المركب الاسمي الذي ياتي بعدها مرفوعا وقد اتصل به الضمير العائد، أو مجرورا وقد ظهرت فيه «أل» التي قلنا ان لها طبيعة عائدية.

لكن، إذا حكمنا بأن (زمان) في (55) و (56) فاعل الصفة، فماذا نعتبر (زمان) في (54)؟ انه ليس فاعل الصفة بكل تأكيد، يدل على ذلك التأويل الدلالي الذي أعطيناه لـ(54)، كما يدل على ذلك أيضا علامته الاعرابية وكونه مصحوباً بضمير عائد. وبما أن الصفة تطلب فاعلا ضرورة، فليس أمامنا سوى تقدير هذا الفاعل ضميرا مستترا فيها. غير أن هذا لا يعفينا من تفسير الجر الذي في (زمان)، وبالتالي تعيين وظيفته النحوية.

نُذكر، قبل الشروع في تفسير الجر في (زمان)، بما انتهينا اليه، حين حديثنا عن طبيعة الصفة «المشبهة»، وهو أن هذه الصفة ذات طبيعتين : فعلية واسمية، وأن الاداة التي تظهر فيها تتغير طبيعتها بتغير طبيعة الصفة.

سنفترض أن الصفة في (54) ذات طبيعة اسمية، وأن «أل» فيها للتعريف، وأن لها فاعلا عبارة عن ضم. نحتاج الى هذا الافتراض حتى نتمكن من اعتبار الصفة مضافا اليه، لان المضاف اليه لا يكون الا اسما. وسيكون المضاف اليه هو (زمان). وبما أن المضاف اليه لا يكون معرفا بالاداة «أل»، وإنما يكتسب تعريفه من المضاف المعرفة، فسنعتبر الاداة «أل» في الصفة أداة للتطابق مع الاسم وليست أداة لتعريف الصفة. وبما أن الفاعل في الصفة لا وجود له على مستوى البنية المكونية فلن يمنع الصفة من أن تضاف الى (زمان) فيصبح مضافا.

هناك ما يؤكد ان الاداة «أل»، في الصفة الناعتة، أداة للتطابق وليست للتعريف، وهو امكان مجيء هذه الصفة خالية من «أل» اذا أضيفت الى مركب اسمي معرف بـ«أل» أو بالاضافة يدل على ذلك التركيب (57) :

(57) جاء الرجل فريد زمانِه.

في هذا التركيب تكتسب الصفة (فريد) التعريف من الاضافة الى مركب اسمي يكتسب تعريفه، هو الآخر، من الاضافة الى معرفة، وهو الضمير، لكنها رغم ذلك لا تطابق، (الرجل)

فاعل الجملة الرئيسية بسبب عدم ظهور «أل» فيها، لذلك فلن نعتبرها صفة ناعتة، وإنما صفة بدلية، أي أنها بدل من المركب الاسمي فاعل الفعل الرئيسي في الجملة.

ولتوضيح الفرق بي (54) و (57) سنسند لـ(54) البنية الوظيفية (58). وسنسند لـ(57) البنية الوظيفية (59) :

(58)

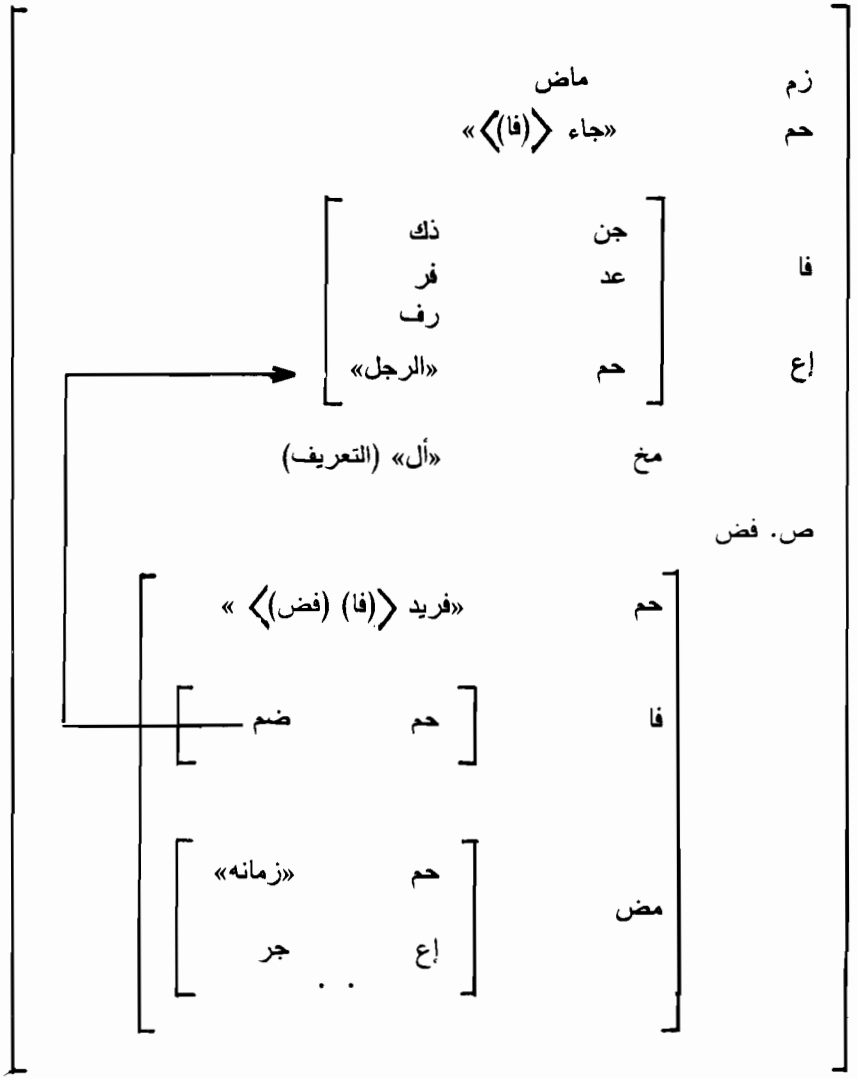

(59)

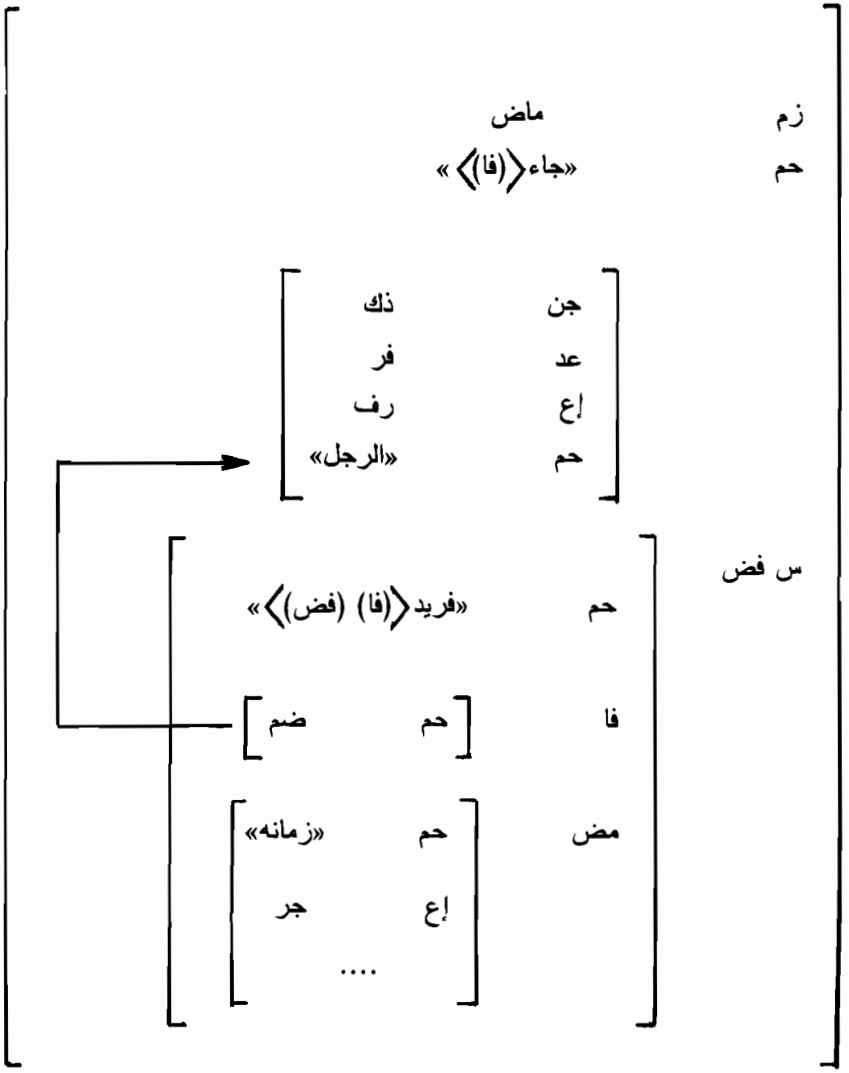

تبين (58) أن فضلة المركب الاسمي فاعل الحمل الرئيسي عبارة عن مركب وصفي، في حين تبين (59) أن الفضلة عبارة عن مركب اسمي. وتسند للفضل الاولى وظيفة نع (= نعت)، أما الثانية فتسند لها وظيفة بد (= بدل).

نجد، الى جانب التراكيب التي رأيناها لحد الآن، تراكيب اخرى يظهر بعد الصفة «المشبهة» فيها مركب اسمي يحمل علامة النَّصب، ويكون نكرة. وهو الذي اعتاد النحاة العرب القدماء على اعتباره تمييزا. نمثل لمثل هذه التراكيب بالمثال (60).

(60) جاء الرجل الحسن وجهاً

إن أهم ما يلفت النظر في هذا التركيب هو أن المركب الاسمي الذي يظهر بعد الصفة يحمل علامة النصب، ولا يتصل به اي عائد، ومعنى هذا أنه ـ بحسب التحليل السابق ـ ليس فاعلا للصفة، وليس مضافا اليها. فهو، اذن، لا ينتمي الى البنية الموضوعية للمحمول ولا الى بنيته التركيبية، وإنما هو ملحق. ولهذا السبب سوف نستعمل... نوعا جديدا من الخطاطات، حيث لا تكون قيمة المسند قيمة وظيفية فردية (كما هو الشأن بالنسبة للعلاقات الاولى : فا، مف... الخ)، ... ويعوض رمز الانتماء ∈ ، في هذه الخطاطات، رمز المعادلة = ألذي يضطلع بوظيفتي التحديد أو التقييد)...»[28]. وتشير علامة الانتماء ∈ (↑لح)، في (61)، الى أن قيمة الملحق عبارة عن مجموعة تشمل المركبات الاسمية كعنصر من عناصرها :

(61) ف ⟵ ف م س م س

↑↑ (↑فا) = ↓ ∈↓ (↑لح).

ويمكن أن نسند الى (60)، اعتمادا على (61)، البنية الوظيفية الآتية :

(28) نفس المرجع، ص : 36.

(62)

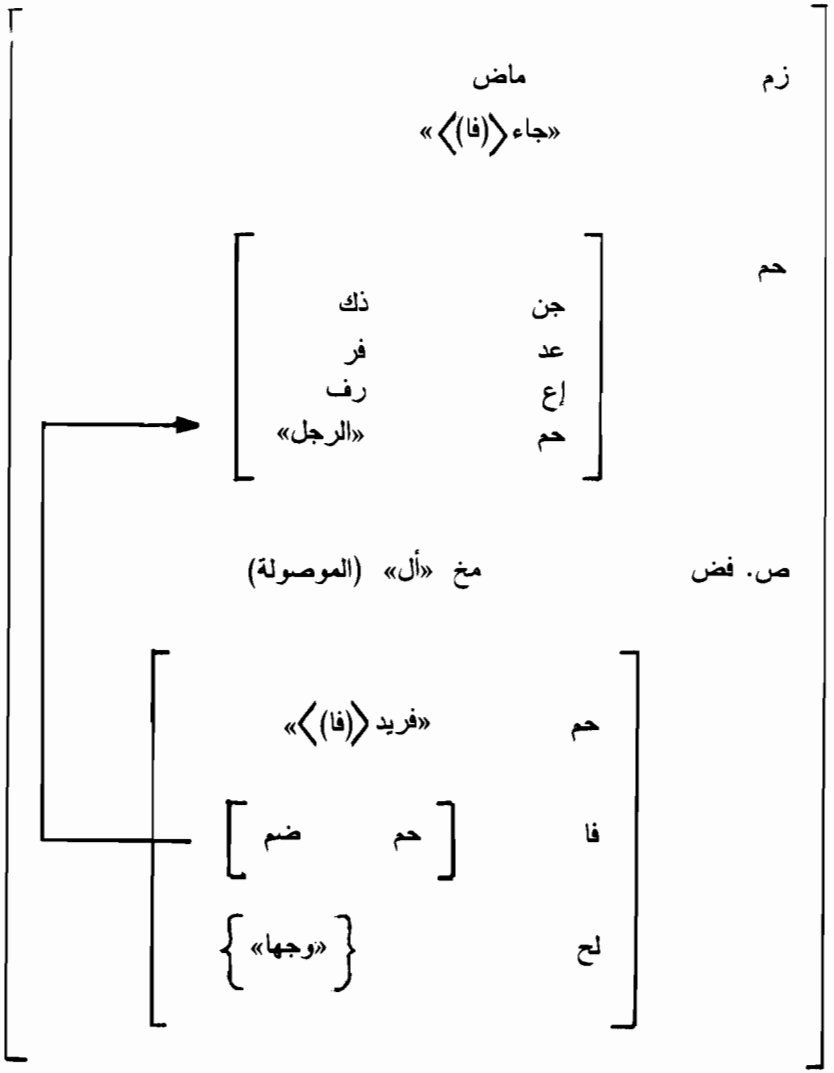
زم
ماض
«جاء ⟨(فا)⟩»
حم
جن
عد
إع
حم
ذك
فر
رف
«الرجل»
ص. فض
مخ «أل» (الموصولة)
حم
فا
لح
«فريد ⟨(فا)⟩»
حم
ضم
«وجها»